

ملخص أشغال ورشة عمل لتقديم نتائج المرحلتين الأولى والثانية من دراسة تحليل الفوارق في مجالات الصحة والصحة النباتية

في إطار تعزيز المقاربة التشاركية التي تم اعتمادها خلال المفاوضات الجارية بين تونس والإتحاد الأوروبي حول إتفاق الأليكا من خلا تشريك مكونات المجتمع المدني في مختلف مراحل هذا المسار بما يمكن من إستطلاع آرائها بخصوص المواضيع بمشروع الاتفاق بما في ذلك الدراسات ذات الصلة والإستفادة من الخبرات التونسية في هذا المجال ، نظمت رئاسة الحكومة يوم الجمعة 22 جوان 2018 ، ورشة عمل لتقديم نتائج المرحلتين الأولى والثانية من دراسة تحليل الفوارق في مجال الصحة والصحة النباتية بنزل الأكرربول بضافا البحيرة بتونس.

وقد أشرف على افتتاح ورشة العمل هذه السيد هشام بن أحمد كاتب الدولة للتجارة الخارجية والمفاوض الرئيس لاتفاق الأليكا وشاركت فيها كل الأطراف التي يهتما الموضوع وخاصة أعضاء فريق العمل "الصحة والصحة النباتية" الخاص باتفاق الأليكا وممثلي المجتمع المدني المعنيين من قبل منظماتهم للمشاركة في هذا الفريق. وحضر ورشة العمل أيضا ممثلو المفوضية الأوروبية في تونس: السيد جيرالد هوداز المكلف بالتعاون والسيداتان بياتريز كناستر، رئيسة المصلحة التجارية وسوسن بن رمضان المكلفة بالتجارة، وتأتي هذه المشاركة من المفوضية من أجل الاطلاع على حاجيات الجانب التونسي في مجال التقريب التشريعي المتعلق بمجال إجراءات الصحية والصحة النباتية

وأكد السيد هشام بن أحمد خلال مداخلته على أهمية المسائل المتعلقة بالإجراءات الصحية والصحة النباتية في مشروع إتفاق الأليكا ولا سيما لتنمية المبادلات التجارية من المنتوجات الفلاحية بين تونس والإتحاد الأوروبي. كما ذكر بأهداف دراسة تحليل الفوارق في مجال "الإجراءات الصحية والصحة النباتية" موضوع أشغال هذه الورشة ولا سيما لإعداد مخطط عمل لتقريب التشريع التونسي مع المكتسبات الأوروبية والمواصفات العالمية كما أفاد بتقديم الأشغال المتعلقة ببقية دراسات تحليل الفوارق في المجالات الأخرى من إتفاق الأليكا فضلا عن دراسات تقييم الإنعكاسات في عدد من القطاعات الأخرى

وقدم فريق الخبراء الأوروبيين الذي يقوده السيد ايف مونييه (مختص في الصحة النباتية) والمتكون من السيد جان لويس دوبي (خبير بيطري) والسيد جان قيقان (خبير قانوني) ملخصا لتقرير التشخيص التنظيمي والمؤسسي (المرحلة الأولى من الدراسة). ونم التطرق أولا للجوانب القانونية ثم عرضت الجوانب المتعلقة بالقطاع النباتي والفلاحة البيولوجية وبالأخص الصحة النباتية والمنتوجات الصيدلانية النباتية وكذلك كل ما يتعلق بالقطاع الحيواني والتغذية.

ولاحظ الخبير القانوني جان قيقان في تدخله غياب تخصيص قطاع الصحة والصحة النباتية بقوانين تهمة كقطاع مما لا يسهل عملية التشخيص المطلوبة. ومن جهته لفت الخبير البيطري جان لوي دوبي تعدد سلط الإشراف المتدخلة في مجال الص والصحة النباتية مضيئا أن أغلب الجهات المشرفة تركز على جوانب الرقابة وذلك من طرف وزارات الصحة والفلاحة والتجارة والسلطات المحلية). مما يعقد الأمور على الميدان.

وتناول الكلمة من الخبراء السيد عبد الحليم القاسمي المدير العام للدراسات والتنمية الفلاحية (وزارة الفلاحة) ليؤكد أن مجال الصحة والصحة النباتية يتطلب عملا وجهدا كبيرين سواء على مستوى التنظيم أو على المستوى القانوني وأن هذا الوضع يفرض بالضرورة اللجوء إلى فترة انتقالية وعلى تونس اليوم أن تحدد قائمة متكاملة في أولوياتها.

أما السيدة فتحية هلال كاهية مدير بالإدارة العامة لحماية ومراقبة المنتجات الفلاحية من وزارة الفلاحة و رئيسة فريق العمل "الإجراءات الصحية للصحة والصحة النباتية ومنسقة هذه الدراسة" فإنها أشارت خاصة إلى مشاركة مختلف مصالح وزارة الفلاحة في هذه الدراسة واعتبرت أن الأولوية اليوم تكمن في التوصل إلى إطار تنظيمي في مجال الصحة والصحة النباتية يخول للفلاحة التونسية التصدير إلى كل أرجاء العالم وليس إلى الاتحاد الأوروبي فقط.

وقال السيد فيصل هماني كاهية مدير بالإدارة العامة للمصالح البيطرية و رئيس فريق العمل "الإجراءات الصحية للصحة النباتية ومنسق هذه الدراسة" أن مختلف مراحل الدراسة الثلاث لم تأخذ بعين الاعتبار كفاية كلفة التطابق بين التشريع التونسي ونظيره الأوروبي. وذكر الخبير أن تونس سبق وأن اعتمدت اتفاقا بشأن مجال الصحة والصحة النباتية في إطار اتفاق الشراكة لسنة 1995 لكن مضامينه ظلت متوقفة ولم يتم إنجازه.

أما السيد محمد الشعبوني رئيس مصلحة الخبير البيطري بالإدارة العامة للمصالح البيطرية (وزارة الفلاحة) فقد لاحظ أن مذكرات العمل التي ورد نقدها في الدراسة لعدم اعتبارها سندا قانونيا تلعب هذا الدور في الواقع كلما غابت النصوص القانونية. وبالنسبة للعمليات الرقابية فقد لاحظ المتدخل أنه برغم تواجد مكثف للرقابة الصحية على الميدان غير أنه لا ينبغي أن ننسى أن رقابة وزارة الفلاحة تتم على مستوى المستغلات وفي المزرعة بينما يغلب التوجه في الرقابة الصحية إلى مستوى الدفاع عن المستهلك.

وفي تعليقهما على مداخلات الخبراء التونسيين لاحظ الخبير القانوني جان قيقان أولا أنه من المستحسن دائما أن تكون النصوص التنظيمية في شكل قانوني لان القواعد العامة أو ملاحظات العمل أو غيرها لا ترتقي إلى السند القانوني، أما الخبير البيطري جان لوي دوبي فإنه اعتبر أن النصوص القانونية الموجودة لا تزال ذات فاعلية ولكن مراجعتها وتطويرها ضروريان.

وتدخل السيد لطفي بن محمود المدير بالإدارة العامة لتنمية الإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة ليشير إلى أن النقص في النصوص القانونية في مجال الصحة والصحة النباتية متأت أساسا من أن التوجه الأساسي لكل القوانين في المجال كان من أجل تشجيع وتنمية التصدير وان ما ينقص اليوم هو نظام تتبع متكامل للإنتاج الفلاحي في تونس.

وتدخلت بعدئذ السيدة وفاء بن محمود كاهية مدير بالإدارة العامة للمصالح البيطرية بوزارة الفلاحة ملاحظة غياب نصوص قانونية تونسية في مجال نقل الحيوانات عدا قرار واحد غير كاف وأكدت على ضرورة أن تكون الرقابة شاملة في مجال الصحة والصحة النباتية على مبدأ "من الحقل إلى الصحن" متمنية أن نرى في نتائج البحث مثل هذه الرقابة الشاملة.

ومن المجتمع المدني تدخل السيد عمر سلامة ممثل النقابة التونسية للفلاحين (سيناغري) مذكرا أن التطابق مع المواصفات الأوروبية ضروري لأي بلد يطمح للانفتاح على أوروبا داعيا إلى اعتماد نظام شامل في مجال الصحة والصحة النباتية يحترم القواعد الصحية للإنسان والحيوان في نفس الوقت. ولاحظ المتدخل من جهة أخرى عدم جاهزية الفلاحين التونسيين لأن أغلب المستغلات الفلاحية صغيرة الحجم ولأن الفلاحين لا يتمتعون بالتكوين والإعلام والتكوين اللازمين لمتابعة المواصفات ونظم المراقبة. كما نبه المتدخل إلى مسألة حرية التنقل للفلاحين الذين لا يمكنهم السفر إلى أوروبا بسهولة وأشار أيضا إلى ضرورة إيلاء مسألة الملكية الفكرية مكانتها في المجالات النباتية (البذور والسلالات والنبات) متسائلا عن مدى ملائمة التشريعات الأوروبية لما يحتاجه الفلاح التونسي.

واعتبر السيد منصف بالحاج يحي ممثل شبكة أروماد لحقوق الإنسان أن تشخيص الخبراء لوضعية مجال الصحة والصحة النباتية يعكس واقع القوانين التونسية في هذا الميدان المتميز بغياب تخصيص قانوني لمجال الصحة والصحة النباتية وتبعثر النصوص المنظمة له. وتساءل المتدخل عن إمكانية وجود حالات مماثلة للحالة التونسية في دول أوروبا الشرقية التي التحقت بالاتحاد الأوروبي حتى تمكن دراستها للإستئناس بتجاربها في المفاوضات الجارية بين تونس والاتحاد الأوروبي.

وتساءلت السيدة لمياء النصري، ممثلة عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن كيفية التصرف في الحالات التي يمنع فيها كراس الشروط التونسي بعض المواد أو المكونات بينما يسمح بها التشريع الأوروبي مثلما هو الحال فيما يخص نباتات البطاطا.

وتولى الرد على هذه التساؤلات أولا الخبير القانوني جان قيقان قائلا خاصة أن تجربة بلدان أوروبا الشرقية أثبتت في كثير من الأحيان أن إعادة كتابة الترسنة القانونية أفضل بكثير من مجرد إصلاح المنظومات القديمة في اتجاه التطابق مع القوانين الأوروبية كما أضاف أن المواطنين قبلوا خلال فترة انتقالية وجود سوقين خارجية وداخلية بأسعار مختلفة وتفاضلية وذلك حسب تطبيق أو عدم تطبيق المواصفات الأوروبية ملاحظا أن الوضع التونسي يتميز اليوم بوجود سوق موازية تطرح عديد الإشكاليات في مجال الصحة والصحة النباتية.

أما الخبير البيطري جان لوي دوبي فإنه لاحظ غيابا كليا لنصوص قانونية لحماية الماشية على مستوى التربية أو النقل أو الذبح كما أشار إلى أن الأطباء البيطرية يقومون بدور رقابي كبير لتجاوز هذا النقص القانوني.

وأشارت السيدة فتحية هلال رئيسة فريق العمل "الإجراءات الصحية والصحة النباتية ومنسقة هذه الدراسة في تدخل جديد إلى أن تونس ماضية قدما في إقامة نظام تتبع مستشعدة بقطاع التمور الذي يطبق فيه نظام تتبع منذ سنة 2007.

وأشارت السيدة نجوى ناصف من مصلحة الإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة الى وجود سهو بهذه التقارير عن قانونين مهمين هما الأمر المؤرخ في 30 سبتمبر 2010 المتعلق بتفاصيل التعريف بالمنتوج الفلاحي والأمر المؤرخ في 31 ماي 2012 المتعلق بإجراءات نظام التتبع والذين يتعين إدراجهما ضمن التقرير النهائي

وتناول الجزء الثاني من ورشة العمل النظر في ملخص دراسة الفوارق عبر لوحة أعدت للغرض وعبر تقديم السيناريوهات التي خلصت إليها الدراسة، مثل الملفات ذات الأولوية ومنها التشريع والمؤسسات. وقدم الخبير البيطري جان لوي دوبي لمحة عن التنظيم الأوروبي عدد 625 / 2017 الذي يحدد كل أنواع الرقابة الرسمية ويغطي مجالات المواد الغذائية والتغذية الحيوانية وقواعد الصحة العامة والرفاه الحيواني والنباتي والإنساني. واعتبر الخبير جان فوقان أنه من الضروري تحديد الأولويات مما يدفع الجانب التشريعي للوصول تباعا إلى مواصفات الاتحاد الأوروبي ولوضع أجهزة الرقابة وللاهتمام بمواضيع الرقابة الحدودية ومخابر التحليل ونظم المعلومات والاداءات المستوجبة.

وأنتهت السيدة فاطمة الوسلاطي مديرة عامة لوحة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول إتفاق الأليكا أشغال الورشة بدعوة المشاركين للإفادة بمقترحاتهم وملاحظاتهم حول هذه التقارير التي تمت إفاذتهم بها عبر البريد الإلكتروني حتى يتسنى ضبط النسخة النهائية للتقارير الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من هذه الدراسة والشروع في المرحلة الثالثة منها واقترحت أجلا بأسبوعين في الغرض.

كما أكدت على الأهمية التي يوليها الفريق المفاوض التونسي لمساهمات مكونات المجتمع المدني ولا سيما أعضاء الفريق الإستشاري الخاص بمحور "الإجراءات الصحية والصحة النباتية" لإثراء الموقف التونسي في هذا المجال